

واقم التنمية الثقافية في دول مجلس التعاون

الخلاقة التي تحتاجها هذه الهيئات، وذلك بسبب انهماك المسؤول في حل الخلافات التي تنشأ بين هذه النوعية من موظفي الثقافة أو توقيع معاملات السفر أو الإجازات أو فترة الحمل والأمومة والرضاعة بالنسبة للنساء العاملات في هذا المجال. ولعلنا لا نشيع خبراً أن أحد كبار المسؤولين في مؤسسة الثقافة - في بلد خليجي - قد تعجب يوماً من تكرار ووقوف سيارة مطعم معين أمام المؤسسة، ولما سأل عن ذلك، قيل له إن النساء العاملات في الهيئة - ويتواجدن في مكان مخصص للنساء - يطلبن يوماً الفطور من ذلك المطعم؟! هل يحتاج الأمر إلى تعليق؟!

٩- عدم التفاعل مع الهيئات الدولية التي تعنى بالثقافة، مثل اليونسكو، وعدم الاستفادة من البرامج الخاصة بالتنمية الثقافية التي تطرحها هذه الهيئات، وكذلك فرص التدريب وورش العمل التي تستفيد منها الدول العربية الأخرى، علماً بأن دول مجلس التعاون هي التي تدفع أنصبتها بانتظام في هذه المؤسسات! وهذا راجع إلى انهماك المسؤول عن الثقافة في تسيير شؤون هيئته وعدم وجود طاقم مؤهل في مكتبه لمتابعة تلك الأمور، والأُنكى إن كان الطاقم من غير المواطنين!

١٠- تغيب الثقافة الجادة في وسائل الإعلام! وهذا يتسبب في إيجاد أو تخليق جمهور استهلاكي، يلهث وراء الأغاني الهابطة أو الشعر الممجوج أو محطات الـ (F.M.) التي تروج فقط للأغاني؛ وبعضها هابط جداً، وبرامج المنوعات التي (تسلع) المرأة ولا تطرح قضايا الأمة بصورة عاقلة. والشئ ذاته ينطبق على الصحافة المكتوبة، حيث يسيطر ذوق وتوجهات المشرف على الصفحة الثقافية؛ بل إن مثل هذه الصفحات - في حالات معينة - تركز على الإنتاج الثقافي الخارجي وما ترسله مكاتب الجريدة من الخارج، فيجد المشرف على الصفحة مادة جاهزة يضعها في الصفحة دون أن يجهد نفسه في حضور الفعاليات والمناسبات الثقافية؛ وهذا مخالف لقواعد النشر بل وأخلاقيات مهنة الصحافية؛ إذ لا بد وأن تكون المادة الثقافية شاملة ومتنوعة وتغطي جميع الأطياف مع عدم إهمال الحراك الثقافي المحلي.

١١- الإنغلاق على الثقافة المحلية ورموزها القولية والفلكلورية بشكل خاص، وعدم الاهتمام بالترجمة أو اللغات أو الفنون الأخرى، أو النقل من الثقافات الأخرى، وهذا يحصر المثقفي في دائرة ضيقة مكررة ومملة.

١٢- عدم الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة في التنمية الثقافية. وتردد القائمين على الشأن الثقافي - في العديد من الهيئات - في التعامل مع التكنولوجيا، ذلك أن النظرة ما زالت فلكلورية للثقافة؛ بل إن هنالك من المسؤولين التنفيذيين الذين لا يعرفون ما هي شبكة الإنترنت!

١٣- عدم تضمين الثقافة كمنهج في التعليم، واقتصار ذلك على قصائد أو ملامح فلكلورية عن الحياة الشعبية في بعض الكتب المحدودة في بعض المدارس.

نحن نعتقد أن الوقت قد حان - لدول مجلس التعاون - أن تبادر أولاً إلى وضع سياسات ثقافية محددة المعالم وتلبي احتياجات التنمية في هذه البلدان التي لدى بعضها خطط طموحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن التغيرات الديموغرافية وعوامل الهجرة الأجنبية والإغراءات الاستهلاكية (والاستلاب) الثقافي آخذة في الازدياد، خصوصاً في ظل تراجع عادة القراءة أو حضور المسارح والندوات، بفعل شراسة تكنولوجيا الاتصال وإغراءاتها، وأهمها التلفزيون والإنترنت، ومن دون وضع تلك السياسات، ووضع تنفيذيين مؤهلين عليها، فإن دول مجلس التعاون سوف تظل تعاني المعضلات نفسها التي تجعل من الثقافة زادا استهلاكياً رخيصاً وغير مؤثر!

قطر-

hamsalkhafi@hotmail.com



د. أحمد عبدالمالك

وساهم هذا المناخ أيضاً في توارى الرؤى الثقافية الجادة وعدم الأخذ بأفكار المثقفين الجادين - الذين تم إقصاؤهم من المركز إلى الهامش - ونشطت في المقابل إدارات الثقافة في قضايا المشاركات الخارجية والسعي وراء بدلات السفر والرحلات وغيرها!

وفي المحصلة، وبعد ثلاثين عاماً أو أكثر من الإنفاق والميزانيات التي خصصت للثقافة، وجدت هذه الدول نفسها أمام حقائق لا يصعب التقاطها في المشهد الثقافي وهي:

١- عدم وجود بني تحتية ثقافية، مثل المسارح المؤهلة لل عروض الجيدة، أو صالات الفنون التشكيلية المناسبة، أو مقار الندوات الفكرية، أو أماكن العروض الشعبية وغيرها.

٢- تقليدية الأفكار وتكرارها - نظراً لنمط التفكير السائد - في المهرجانات والتظاهرات الثقافية، وعدم الاهتمام بتطوير الأنماط التراثية التقليدية، واستبعاد الدراسات الجادة في هذا المجال.

٣- شيوع ظاهرة الثقافة القشورية التي لا تؤسس للتنمية ثقافية جادة، والركون - في أغلب الأحيان - إلى الجانب الشفاهي والفلكلوري في تلك التظاهرات.

٤- وجود هوة بين المثقف - صاحب الفكر المستنير والواقعي والمستقل - وهيئات ومجالس الثقافة، وهذا يأتي ضمن الإطار أو (المزاج) العام للعلاقة المرتبكة بين المثقف والسلطة؛ وهذا مبحث كبير يتقاطع مع اتجاهات سلبية بين الطرفين، كأن يمنع نشر كتاب لهذا المبدع أو ذاك عن طريق هيئة الثقافة، أو أن يحاصر المبدع إعلامياً ويحظر ظهوره في الإعلام الرسمي أو الأهلي، وتلك تصرفات واتجاهات تساهم في تشويه الصورة الحقيقية للمشهد الثقافي.

٥- ضبابية لجان النشر، وشيوع المحاباة - في حالات معينة - في طباعة أو اقتناء الكتب، ولقد حدثت قبل فترة (فضيحة) ثقافية في إحدى دول الخليج تمثلت في طباعة كتابين - لنمط إبداعي معين - بمبلغ ٢٣٠ ألف دولار؛ نتيجة صلات قرابة بين صاحب الكتابين وأحد المسؤولين عن النشر. في الوقت الذي يتم الاعتذار عن طباعة كتب فكرية قيمة!

٦- عدم وجود ترابط أو انساق للعمل المشترك بين هيئات الثقافة والهيئات والوزارات الأخرى - التي تساهم في التنمية البشرية - مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الإعلام أو هيئة الإعلام!

٧- نظراً لعدم وجود رؤية شاملة للعمل الثقافي، نجد أن الاهتمام ينصب على مهرجان واحد في العام، تحضر فيه الفعاليات الثقافية خلال أسبوعين أو أقل، وتبقى تلك الهيئات في بيئات صيفي قد تتخلله ندوة بتيمة أو معرض تشكيلي.

٨- تكس موظفي وموظفات هيئات الثقافة ووزاراتها دون أن يكون لهم دور أو حتى اهتمام شخصي بالثقافة؛ وهذا يهدر الإمكانيات، بل ويتسبب في تعطيل الأفكار النيرة والمشروعات

أحدثت الطفرة النفطية التي غمرت دول الخليج العربية منذ أكثر من ثلاثين عاماً تغيرات هامة ومؤثرة في البنية التحتية لهذه الدول في مختلف المجالات. وتفاوتت سياسات الإنفاق على المشروعات الحيوية في كل دولة حسب احتياجاتها أو ما تعتقده من أولويات احتياجاتها. فصار أن خصصت ميزانيات ضخمة للتسلح، وكذلك لشق الطرق الطويلة، وكذلك الإنفاق على الرياضة بشكل ملحوظ، وكذلك التعليم والبحث العلمي؛ ولكن الثقافة ظلت (لقبيطة) وحيدة ضمن هذا الاهتمام الكبير في مجالات التنمية الأخرى.

وظلت هذه (اللقبيطة) تنتظر مسؤولاً مثقفاً يتبناها ويرعاها ويدافع عنها بكل صدق في دوائر القرار السياسي، فنجدها تنموسق حيناً وتنتعش، بوجود هذا المثقف الحائلي، ولكنها تعود إلى تسولها وبأسها ورفاعة أعطافها عندما يتم تعيين مسؤول سياسي لا تكون الثقافة ضمن اهتماماته الأساسية، وقد لا يقرأ كتاباً في العام!

وكان من سوء طالع الثقافة أنها ولدت على طاولة اليتيم، فكانت يوماً تلحق بوزارات أهم، مثل الإعلام أو التعليم، فسرقت هاتان الأخيرتان الأضواء عن الثقافة، بل (مصت) من أوردها الدم الذي تخصصه الدولة لمشروعات الثقافة. وجاء وقت آخر خصصت للثقافة مجالس أو هيئات وطنية لم تكن تستوعب الفكر الثقافي بشكله الشمولي، ولم تستطع وضع سياسات ثقافية - ضمن الإطار الأشمل للتنمية الشاملة - وهذا ما أدى إلى هشاشة عظام الثقافة وسهولة تسييرها عند الحاجة، وكان من أسباب عدم وضع تلك السياسات، عدم وضوح الرؤية الثقافية في أذهان أصحاب القرار - الذين لهم اهتمامات أكبر من الثقافة - حول ماهية الثقافة ودورها المستحق في المجتمع. فلاحظنا - في بعض الدول - تركيزاً واضحاً على التراث بأشكاله القولية والحركية والإنتاجية؛ بينما تم تغيب التفكير الثقافي المتعمق والخلاق، وغابت مع ذلك أدواته ومخرجاته. فحصل نوع من التغافل عن الرواية أو المسرح أو القصة القصيرة رداً من الزمن؛ كما ظهر (نهم) واضح في الأغنية أو الفلكلور. وهذا ما أوجد ثقافة (المناسبات) التي هي الأخرى نتاج غياب السياسات الواضحة أو الاهتمام بوضع سياسات ثقافية تساهم في التنمية الشاملة في هذه الدول.

ولقد ساهم الإعلام مساهمة سلبية في عضد التنمية الثقافية؛ حيث ركز هذا الإعلام - في حالات معينة - على الملامح الاستهلاكية للثقافة، وحصر هذه الأخيرة في الفلكلور فقط! وهذا ما أدى إلى (تجزئة) بني الثقافة، وهذا عزز الوجود الرسمي المناسب الذي اعتمد على (هالات) الإعلان الرخيص للوقائع الثقافية تمثل في حفلات (قص) الأشطرطة (وزفة) المسؤول من قبل موظفي العلاقات العامة، وتخصيص مجالات مكلفة لهذه النوعية من الاستقبالات والمناسبات، في الوقت الذي لا يتم الاهتمام المرجو في الإصدارات الرصينة، أو تحديث المسارح، أو التصالح مع المفكرين والمبدعين الذين لهم رؤى وطنية مخلصه للإرتقاء بالثقافة المحلية.

وأشاع هذا المناخ ثقافة الاستهلاك والتمازج! وأقعد - المثقفين الرسميين - في المقاعد الأولى في المناسبات والحفلات، وأبعد المثقفين المتعاملين مع الثقافة الذين لهم إبداعات واضحة في مسيرة الثقافة - إلى الكراسي الخلفية أو خارج المشهد الثقافي.

ولأسف - ودون تعميم - فإن أغلب القائمين على الشأن الثقافي في دول مجلس التعاون هم نتاج التعيين الرسمي، الذي - في حالات عديدة - لا يكونون موفقين أو قادرين على احتضان الثقافة الجادة والشاملة، قدر احاطتهم بنمط ثقافي معين ومحدد ومحاولة فرضه كواقع حال ثقافي على الجمهور.

مداخلات لغوية

إعراب الأسماء الخمسة

أبو أوس إبراهيم الشمساني



اختلف النحويون في إعراب الأسماء الخمسة اختلافاً كثيراً، فأما سيبويه فلم يلتفت إلى ما يتغير في لفظها مضافة، بل ذهب إلى تقدير الحركات على حرف الإعراب وهو الدال من (زيد)، فقدر الضمة علامة

للرفع على الواو في مثل: جاء أبوك، وقدر علامة النصب فتحة على الألف في مثل: رأيت أبك، وقدر علامة الجر كسرة على الياء في مثل: مررت بأبيك. وسيبويه يقدر الحركات على الألف من المثني والواو من جمع السلامة ويقدر الفتحة أو الكسرة على الياء منهما، قال الشنتمري في (النكت)، أحد شروح كتاب سيبويه، (١: ١٢١): (فإن قال قائل: هل في هذه الحروف حركة في النية، فالجواب أن فيها حركة مقدرة وإن لم ينطق بها استقلالاً لها كما تكون في عصا وقفا حركة منوية، من قبل أن هذه الحروف لما دلت على تمام معنى الكلمة في ذاتها وأشبهن ألف حبلى وقفا جرين مجراها في نية الحركة إذ لا موجب للبناء). والذي دعا سيبويه إلى ذلك أنه أراد جعل علامات الإعراب مطردة وهي الحركات القصيرة. وأما غيره فتعددت طرائق إعرابهم على أن أشيعها جعل الحروف نائية عن الحركات.

وبشكل على بعض طلابنا إعراب الأسماء الخمسة هذا؛ لأنهم علموا ذلك الإعراب بطريقة صعبت الأمر عليهم؛ إذ القول بنباية الحروف عن الحركات ربما جعل الأمر مختلفاً بعض الاختلاف عن المؤلف من أمر العلامات الإعرابية. وأحسب أن أمر التيسير يقتضي أن يعلموا منذ البداية أن اللغة العربية لها ست حركات: ثلاث منها قصيرة، هي الضمة والفتحة والكسرة، وثلاث طويلة؛ أي لا تختلف عن القصيرة إلا في الطول، وهي ما يسمى بالمدود، فإذا مدت الضمة نشأت واو المد، وإذا مدت الفتحة نشأت ألف المد، وإذا مدت الكسرة نشأت باء المد. فإذا جئنا إلى إعراب هذه الأسماء الخمسة قلنا إنها إن كانت مفردة أعربت كأبي اسم معرب بحركات قصيرة كما في قولنا: جاء أب، ورأيت أباً، ومررت بأب، وإن أضيفت إلى غير ياء المتكلم أعربت بحركات طويلة، فنقول: جاء أبوك، رفع بضمه طويلة، ورأيت أبك، نصب بفتحة طويلة، ومررت بأبيك. جر بكسرة طويلة. وهذا أسهل من القول: رفع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة. ولعل من المفيد أن نبين لهم أن من العرب من نطق بهذه الأسماء بالحركات القصيرة فقال: جاء أبك، ورأيت أبك، ومررت بأبك. وهذا المطل الذي نال حركات الإعراب هو تعويض لنبية هذه الأسماء، فهي أسماء ثنائية الجذور ولكن العربية صيرتها ثلاثية فجرى التعويض بطرائق مختلفة كمضاعفة جذر أو إضافة علة أو تاء أو مطل حركة. ويلاحظ التعويض في الاسم (فم) فحين تحذف ميمه تلزمه المدود مضافاً (فوك/فاك/فيك). ومن الأسماء ما اقتضت بنيته ملازمة المدود لأنه من جذر واحد وهو (ذو/ذا/ذي) وقد لازمه المدود لأنه ملازم للإضافة فلا يفرد. ومن أجل ذلك إذا عد في جملة الأسماء الستة عد مضافاً، فيقال: (أب وأخ وحم وفم وذو مال).

- الرياض